

Distr.: General
28 February 2011
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح
الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

جزر تركس وكايكوس

ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة

المحتويات

الصفحة

٣	أولا - لمحة عامة
٤	ثانيا - المسائل الدستورية والقانونية والسياسية
٧	ثالثا - الميزانية
٨	رابعا - الأوضاع الاقتصادية
٨	ألف - لمحة عامة
٨	باء - السياحة
٩	جيم - الخدمات المالية
١٠	دال - الزراعة ومصائد الأسماك
١٠	هاء - الاتصالات والتشيد
١١	خامسا - الأحوال الاجتماعية
١١	ألف - لمحة عامة



١٢	المهجرة واليد العاملة	باء -
١٢	التعليم	جيم -
١٣	الرعاية الصحية	دال -
١٤	الجريمة والسلامة العامة	هاء -
١٥	البيئة	سادسا -
١٦	العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين	سابعا -
١٦	وضع الإقليم في المستقبل	ثامنا -
١٦	موقف حكومة الإقليم	ألف -
١٦	موقف الدولة القائمة بالإدارة	باء -
١٧	الإجراءات التي اتخذتها الجمعية العامة	جيم -

أولا - ملحة عامة

١ - جزر تركس وكايكوس هي إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي تديره المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. والأساس الذي تقوم عليه العلاقة الحالية بين حكومة المملكة المتحدة وإقليمها غير المتمتع بالحكم الذاتي منصوص عليه في دستور كل إقليم. ويمنح قانون الأقاليم البريطانية فيما وراء البحار لعام ٢٠٠٢ مواطي هذه الأقاليم الحق في الحصول على الجنسية البريطانية.

٢ - والإقليم، الذي يتكون من أربعين جزيرة كبيرة وجزيرة صغيرة منخفضة، يقع على بعد ١٤٥ كيلومترا شمالي هايتي والجمهورية الدومينيكية و ٩٢٥ كيلومترا جنوب شرقي ميامي بالولايات المتحدة الأمريكية. وست من هذه الجزر مأهولة بالسكان بصفة دائمة، وهي ترك الكبرى التي تقع فيها العاصمة الإدارية وبلدة كوكبرن؛ وبروفيدنسياليس، وهي المركز التجاري والسياسي، وتقطنها الغالبية العظمى من السكان؛ وكايكوس الشمالية وكايكوس الوسطى وكايكوس الجنوبية؛ وسولت كاي. وتبلغ مساحة الإقليم ٩٤٨,٢ من الكيلومترات المربعة.

٣ - وفي عام ٢٠١٠، قُدِّر عدد السكان بـ ٣٢ ٠٠٠ نسمة، يتكون قوامهم من ٩٧٠٠ مواطن تقريبا أو "منتمين" وغالبية كبيرة من "غير المنتمين" الآتين من مختلف البلدان في المنطقة وأمريكا الشمالية وأوروبا^(١).

٤ - ودولار الولايات المتحدة هو عملة جزر تركس وكايكوس والولايات المتحدة هي أهم شريك تجاري.

٥ - واكتشفت إسبانيا جزر تركس وكايكوس في عام ١٥١٢. وفي الفترة بين عامي ١٨٧٤ و ١٩٥٩ تولت المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية إدارة جزر تركس وكايكوس باعتبارها إقليماً تابعاً لجامايكا. وأصبحت هذه الجزر في عام ١٩٦٢ مستعمرة منفصلة تابعة للمملكة المتحدة، وخاضعة لجزر البهاما.

ملاحظة: استمدت المعلومات الواردة في هذه الورقة من مصادر عامة، بما فيها مصادر حكومة الإقليم، ومن معلومات أحوالها الدولة القائمة بالإدارة إلى الأمين العام بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة. ويرد المزيد من التفاصيل في أوراق عمل سابقة نشرت على الموقع الشبكي للأمم المتحدة
www.un.org/Depts/dpi/decolonization/docs

(١) معلومات مقدمة من السلطة القائمة بالإدارة في ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١؛ وحدة الاستخبارات الاقتصادية، تقرير جزر تركس وكايكوس، كانون الثاني/يناير ٢٠١١.

٦ - وعندما حصلت جزر البهاما على الاستقلال في عام ١٩٧٣، وُضعت جزر تركس وكايكوس تحت سلطة حاكم بريطاني مقيم في جزيرة ترك الكبرى.

ثانياً - المسائل الدستورية والقانونية والسياسية

٧ - بموجب دستور عام ٢٠٠٦، الذي تم التفاوض عليه بين الإقليم وحكومة المملكة المتحدة، عملت جزر تركس وكايكوس لغاية ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٩ على أساس نظام حكم وزاري، وكانت السلطة القائمة بالإدارة هي التي تقوم بتعيين حاكم الإقليم. وترد معلومات تفصيلية إضافية عن التطورات ذات الصلة في أوراق عمل سابقة.

٨ - وبموجب دستور عام ٢٠٠٦، يتولى الحاكم المسؤولية عن الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الداخلي، بما في ذلك قوات الشرطة، وبعض مسائل الخدمة العامة التي تشمل تنظيم الخدمات المالية الدولية، ويتشاور مع مجلس الوزراء عند الضرورة. ويتولى مختلف الوزراء إدارة شؤون الحقائق الوزارية الأخرى. ويتصرف الحاكم بناء على مشورة مجلس الوزراء فيما يتعلق بهذه المسائل ما لم يتلق تعليمات مخالفة من وزير الدولة للشؤون الخارجية، باسم السلطة القائمة بالإدارة. ويتولى مجلس استشاري للأمن القومي، برئاسة الحاكم، تقديم التوصيات المتعلقة بمسائل الأمن القومي إلى مجلس الوزراء. ونص دستور عام ٢٠٠٦ على إحداث منصب نائب الحاكم الذي يجب أن يكون من المنتمين ويعين من قبل الحاكم. وقد أقسم الحاكم الحالي، غوردون ويدريل، اليمين الدستورية في ٥ آب/أغسطس ٢٠٠٨.

٩ - ويتكون مجلس وزراء الإقليم من الحاكم ومن رئيس الوزراء الذي يعينه الحاكم؛ وستة وزراء آخرين يعينهم الحاكم من بين الأعضاء المنتخبين أو المعينين في المجلس النيابي، ويمكن للحاكم أن يعين أحدهم نائباً لرئيس الوزراء بعد استشارة رئيس الوزراء؛ والمدعي العام، ويتولى التاج البريطاني السلطة التنفيذية في جزر تركس وكايكوس. والمدعي العام هو مستشار قانوني للحكومة ورئيس النيابة العامة معاً.

١٠ - ويتكون المجلس التشريعي لجزر تركس وكايكوس من التاج البريطاني ومن مجلس نيابي يتألف من رئيس المجلس و ١٥ عضواً منتخباً و ٤ أعضاء معينين والمدعي العام.

١١ - ويستند النظام القانوني في الإقليم إلى القانون العام الإنكليزي. ويشمل النظام محاكم الصلح والحكمة العليا ومحكمة الاستئناف، وتقدم الطعون للبت فيها نهائياً إلى مجلس الملكة الخاص. ويعين الحاكم القضاة وقضاة الصلح بناء على مشورة لجنة الخدمة القضائية.

١٢ - وهناك حزبان سياسيان رئيسيان في الإقليم هما: الحركة الديمقراطية الشعبية والحزب الوطني التقدمي اللذان تشكلا في عامي ١٩٧٥ و ١٩٨٠ على التوالي. وقد أُجريت آخر

انتخابات عامة في ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٧، وبلغت نسبة مشاركة الناخبين فيها ٨٥ في المائة. وفاز الحزب الوطني التقدمي الحاكم برئاسة رئيس الوزراء ميسيك بثلاثة عشر مقعداً، مقابل مقعدين فازت بهما الحركة الشعبية الديمقراطية. ومن المقرر أن تجري الانتخابات العامة القادمة في تموز/يوليه ٢٠١١. بيد أن الدولة القائمة بالإدارة أعلنت في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ إرجاء الانتخابات "لفترة لا تكون أطول من اللازم"، حتى وإن كانت تعتقد أنه لا يمكن إجراء الانتخابات في عام ٢٠١١. وترد أدناه معلومات إضافية عن هذا الأمر.

١٣ - وفي ضوء تراكم الأدلة المتعلقة بجزر تركس وكايكوس والمدعومة باستنتاجات لجنة تحقيق، علق الحاكم، في آب/أغسطس ٢٠٠٩، أجزاءً من دستور عام ٢٠٠٦، فأزاح مجلس الوزراء والمجلس النيابي وألغى الإشارات إلى السلطات الوزارية وما يتعلق بها من سلطات أخرى وعلق الحق في المحاكمة أمام هيئة محلفين (انظر A/AC.109/2010/10).

١٤ - وأبقى على عناصر محددة من الدستور، مثل الفصل المتعلق بالحقوق الأساسية والأحكام المتعلقة بالحاكم والمحاكم والخدمة العامة. ويمارس الحاكم الآن السلطات والمهام التي كان يمارسها سابقاً رئيس مجلس الوزراء والوزراء وذلك في إطار سلطته التقديرية، بما في ذلك في مجالات منها المالية العامة والتشريعات والإصلاح التنظيمي اللازم. وفي الواقع العملي، يعمل الحاكم بموجب ترتيب دستوري مؤقت مع مجلس استشاري لوضع سياسات ومنتدى استشاري يتيح المجال للاستماع إلى صوت الشعب. ويعين كلاهما الحاكم. ويشار إلى هذا الترتيب، على أنه "حكومة مؤقتة" أو "حكم مباشر" للإقليم.

١٥ - وعينت المملكة المتحدة مستشاراً للإصلاح الدستوري والانتخابي ليتولى استعراض دستور عام ٢٠٠٦ في ضوء استنتاجات لجنة التحقيق لعام ٢٠٠٩ ولتقديم توصيات بشأن التغيير. وعقد المستشار اجتماعات عامة في الإقليم خلال عام ٢٠١٠ وأصدر تقارير شتى تحدد المجالات المحتملة للتغيير. ومن المتوقع أن تنظر حكومة المملكة المتحدة في التوصيات النهائية للمستشار خلال عام ٢٠١١.

١٦ - وتفيد التقارير الإعلامية وغيرها من التقارير العامة بأن الرأي السائد أثناء عام ٢٠١٠ هو عدم إدخال أي تعديلات على دستور عام ٢٠٠٦ إلا بعد إجراء مشاورات على أوسع نطاق ممكن مع شعب جزر تركس وكايكوس وبعد التأكد بشكل صحيح من رغبة شعب الإقليم. وفي أثناء عام ٢٠١٠، أصيب العديد من أوائل المؤيدين للحكم المباشر بخيبة الأمل.

١٧ - وفي حزيران/يونيه وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، قدم ملتزمون من جزر تركس وكايكوس تضمهم كل من لجنة جميع الأحزاب المعنية بالدستور والإصلاح

الانتخابي، التي شكلها حزبا الإقليم، ومنتدى جزر تركس وكايكوس، وهو فريق صغير من المجتمع المدني، تقريرا إلى اللجنة الخاصة المعنية بإهاء الاستعمار ولجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) تضمن معلومات عن آخر التطورات في الإقليم. وبين مقدمو الالتماس، في جملة أمور، أنه رغم شعور معظم أهالي الإقليم بأن تدخلات الحكومة المؤقتة ضرورية، فقد أعربوا عن مخاوفهم من أن الافتقار المستمر للرصد والمساءلة بشأن أعمالها وأعمال الدولة القائمة بالإدارة سوف يلحق الأذى بالإقليم.

١٨ - وفي غضون ذلك، أعلنت الحكومة البريطانية في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ عن إرجاء موعد الانتخابات المقررة في تموز/يوليه ٢٠١١ بتأييد كل من المجلس الاستشاري والمنتدى الاستشاري للإقليم. وقد أثارت ردود الفعل السلبية إزاء الإعلان الاحتجاجات والمظاهرات من جانب عدد من سكان الجزيرة. ويفيد تقرير جزر تركس وكايكوس لوحدة الاستخبارات الاقتصادية الصادر في كانون الثاني/يناير ٢٠١١ بأنه ساد في نهاية عام ٢٠١٠ شعور بالحرمان في أوساط السكان المحليين مع انخفاض وتراجع الدعم المقدم للحكومة المؤقتة. وقد أثار ذلك شواغل مفادها أن الاستقرار يمكن أن يتهدد في حال أرجأت المملكة المتحدة عملية الانتخاب إلى أجل غير مسمى. وكان رد فعل الحزبين السياسيين الرئيسيين سلبياً على إعلان إرجاء موعد الانتخابات.

١٩ - ومن جانبها، أصدرت حكومة المملكة المتحدة في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ بياناً حددت فيه الأهداف التي يجب إنجازها حتى تتمكن من تحديد موعد للانتخابات، وأعربت عن أملها بأن تتحقق هذه الأهداف في الوقت المحدد لكي تجري الانتخابات في عام ٢٠١٢. وقيمت وزارة الخارجية وشؤون الكمنولث وإدارة التنمية الدولية معاً هذه الأهداف بأنها جملة أمور منها دستور جديد للإقليم؛ وقوانين جديدة، بما فيها تلك التي تنص على ما يلي: (أ) العملية الانتخابية وتنظيم الأحزاب السياسية؛ (ب) النزاهة والمساءلة في الحياة العامة؛ (ج) والإدارة المالية العامة؛ وفائض نقدي في السنة المالية المنتهية في آذار/مارس ٢٠١٣؛ وإحراز تقدم هائل في إصلاح قطاع الخدمات العامة. ولا بد من أن تكون حكومة المملكة المتحدة راضية بأن الإصلاحات اللازمة قد أُجريت لمعالجة المسائل التي طرحتها لجنة التحقيق لمنع تكرار سوء الإدارة هذا، وكسب ثقة المجتمع الدولي. وأفاد الرأي المدروس للدولة القائمة بالإدارة بأن تلك الأهداف تمثل الحد الأدنى للشروط التي ينبغي أن يلبها الإقليم قبل العودة إلى حكومة منتخبة.

ثالثاً - الميزانية

٢٠ - عانت جزر تركس وكايكوس في السنوات الأخيرة من عدد من الصدمات العنيفة، ومنها وفق الدولة القائمة بالإدارة، حدوث تدهور في مصادرها الرئيسية لتوليد الدخل (التجارة السياحية وما يرتبط بها من استثمار في الممتلكات) يعزى إلى الأزمة المالية العالمية؛ وإلى إعصار وقع في عام ٢٠٠٨؛ وتقارير عن الفساد داخل حكومة الإقليم. وقد ترك الإقليم يواجه عجزاً شديداً في إيراداته ونفقاته مما أدى إلى حدوث عجز كبير في الميزانية خلال الفترتين ٢٠٠٨/٢٠٠٩ و ٢٠٠٩/٢٠١٠ وكان من المتوقع أن يتكرر العجز في الفترة ٢٠١٠/٢٠١١ ومرة أخرى في الفترة ٢٠١٢/٢٠١١. ومنذ آب/أغسطس ٢٠٠٩، بات من الجلي أن هناك فشلاً في فرض قيود على النفقات في الفترة الواقعة بين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٨، وأن المعدل المرتفع لخدمات الدين قد شكل عقبة هامة أمام قدرة الإقليم على العودة بميزانيته إلى الفائض. وقد تم تخفيض قدرة القطاع العام على الإنفاق بنحو ٣٠ في المائة في الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠ عن السنة السابقة في محاولة للحد من العجز.

٢١ - وفي نيسان/أبريل ٢٠١٠، قدمت وزارة مالية الإقليم ميزانية الفترة ٢٠١١/٢٠١٠ على المنتدى الاستشاري، وكانت تشتمل على ١٨٢ مليون دولار تقريباً للنفقات المتكررة ونحو ٣٠ مليون دولار للنفقات الرأسمالية. ومع إعلان حكومة المملكة المتحدة تقديم الدعم المالي في أوائل عام ٢٠١١ لفترة عامين، تقرر اتخاذ المزيد من الخطوات لخفض النفقات وزيادة الإيرادات حتى يتحقق فائض في الميزانية بحلول عام ٢٠١٣.

٢٢ - وتعتقد الدولة القائمة بالإدارة أن حكومة الإقليم لا تفرض حالياً أية ضرائب على دخل الشركات أو الأفراد أو على الأرباح الرأسمالية أو التركات، وليس هناك من ضريبة مبيعات في جزر تركس وكايكوس. وقد ظلت مسألة فرض ضرائب مباشرة على الخدمات المالية قيد النظر أثناء الفترة ٢٠١١/٢٠١٠ بهدف عدم المساس بالقدرة التنافسية الدولية للإقليم في هذا القطاع، ذلك لأن ضرائب الممتلكات وضرائب القيمة المضافة المفروضة على شراء السلع والخدمات لا تحظى بتأييد شعبي بوجه عام. ويُتوقع للفترة ذاتها أن تطرأ زيادة على ضرائب وتعريفات الاستيراد والضرائب الفندقية وضريبة الدمغة على المعاملات العقارية وضرائب وأحور الاتصالات السلكية واللاسلكية، بالإضافة إلى رخص العمل وأحور الإقامة والقطاع المالي.

رابعاً - الأوضاع الاقتصادية

ألف - ملحة عامة

٢٣ - منذ ثمانينات القرن العشرين، شكلت السياحة الفاخرة والخدمات المالية الخارجية وخدمات الأعمال التجارية وصيد الأسماك والتشييد والأنشطة العقارية القطاعات الرئيسية لاقتصاد الإقليم. ويضطلع المستثمرون الأجانب، ومعظمهم من كندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، بدور هام في الحياة الاقتصادية للإقليم. ويتركز النشاط الاقتصادي في أكثر تلك الجزر سكاناً وهما بروفيدنسياليس وترك الكبرى. وبحلول عام ٢٠٠٩، أصبح كل من السياحة وخدمات الوساطة المالية القطاعين الرئيسيين للاقتصاد. ولا يوجد نشاط صناعي كبير في الجزر بخلاف الصناعات اليدوية لأغراض التجارة السياحية. ووفق بيان ميزانية الإقليم للفترة ٢٠١٠/٢٠١١، بلغ الناتج المحلي الإجمالي لجزر تركس وكايكوس نحو ٤٨٠ مليون دولار.

٢٤ - وبدأ التدهور الاقتصادي في عام ٢٠٠٩، مع وصول معدلات أوائل عام ٢٠٠٠ للناتج الوطني الإجمالي إلى ٥ في المائة. وعلى سبيل المثال، رغم الانكماش الاقتصادي، ارتفعت تكلفة الطاقة الكهربائية إلى أكثر من ٦٠ في المائة خلال أقل من ست سنوات.

٢٥ - وبما أن معظم احتياجات الجزر من رأس المال والسلع الاستهلاكية، بما فيها جميع أصناف الوقود، تلي من خلال الصادرات، فإن هناك عجزاً تجارياً هيكلياً ضخماً يمول إلى حد كبير من عائدات السياحة وأنشطة التمويل الخارجية.

٢٦ - وفي هذه الأثناء، تقدم خطة الاستقرار المالي للفترة ٢٠١٠/٢٠١١ حوافز إلى القطاع الخاص بمساعدة مختلف الشركاء الإنمائيين للإقليم مثل المملكة المتحدة والمفوضية الأوروبية ومصرف التنمية الكاريبي.

باء - السياحة

٢٧ - أعقب فترة تزيد عن عقد من النمو السياحي الشديد كانت قد بدأت منذ عام ٢٠٠٨ انخفاض في أرقام السياحة، بما في ذلك توقف إقامة منتجعات سياحية فاخرة أو عدم التمكن من إقامتها. ويستمر إيواء نسبة تناهز ٨٤ في المائة من السياح الوافدين في منتجعات في جزيرة بروفيدنسياليس.

٢٨ - وتفيد تقارير إعلامية بأن جزر تركس وكايكوس لا تزال وجهة سياحية شعبية رغم الكساد الاقتصادي العالمي وبعض الدعاية غير المواتية في السنوات الأخيرة. وقد دلت إحصاءات مجلس السياحة على أن عدد الوافدين لعام ٢٠٠٩ لإقامة طويلة أو في رحلة بحرية

معاً قد ازداد بنسبة ١٢,٥ في المائة عن عام ٢٠٠٨، وأن عدد المسافرين في رحلة بحرية قد ازداد بنسبة ٢١ في المائة عن عام ٢٠٠٨ إذ بلغ ٩٢٨ ٥١٣ مسافراً.

٢٩ - واستمر الاتجاه ذاته خلال عام ٢٠١٠. وتفيد رابطة الفنادق والسياحة بأن متوسط معدل شغل الفنادق في عام ٢٠١٠ بلغ ٦٠ في المائة تقريباً، الأمر الذي يمثل زيادة نسبتها ١١ في المائة عن العام السابق.

٣٠ - وفي عام ٢٠١٠، أصدر الفريق العامل المعني بالسياحة والتابع للحاكم توصيات تتعلق بالدعاية لجزر تركس وكايكوس كوجهة سياحية، مع مراعاة دوري القطاعين الخاص والعام، بالإضافة إلى دور تسويق السياحة وتمويلها.

جيم - الخدمات المالية

٣١ - تُعد الخدمات المالية، بما فيها تسجيل الشركات والمشاريع الاستثمارية والتأمين، ثاني أكبر مصدر للإيرادات الخارجية بعد السياحة وثالث أكبر قطاع من حيث توفير فرص العمل في جزر تركس وكايكوس. ويتمحور قطاع الخدمات المالية حول تسجيل اليخوت والطائرات النفاثة، بما في ذلك تمويلها والتأمين عليها، بالإضافة إلى إعادة التأمين على صناعة سيارات الولايات المتحدة. وتعتقد الدولة القائمة بالإدارة أن المسؤولية الدستورية لتطبيق النظم الدولية للقطاع المالي الخارجي للإقليم ما زالت تقع على عاتق الحاكم.

٣٢ - وبالإضافة إلى ذلك، فإن النهج الذي تتبعه الحكومة المؤقتة ما زال يتمثل في العمل مع الجهات الدولية والإقليمية المقدمة للمساعدة التقنية مثل صندوق النقد الدولي، وفرقة العمل الكاربيبية للإجراءات المالية ومع الوكالات الموجودة داخل الإقليم لتعزيز نظمها الخاصة بالكشف عن غسل الأموال وغيره من المخالفات المشتبه في حدوثها والتحقق فيها وملاحقة مرتكبيها.

٣٣ - وهناك ثلاثة مصارف تجارية دولية في الإقليم هي فيرست كاربييان بنك، وسكوشا بنك، ورويال بنك (وكلها كندية). ورغم المساعي المختلفة الرامية إلى منع تصفيتها الكاملة، فقد أفلس مصرف جزر تركس وكايكوس المحدود في عام ٢٠١٠ بسبب العجز التجاري، الذي اقترن بأثر سلبي لحق بنحو ٤٠٠٠ مودع وبالمجتمع المحلي. ويمكن الاطلاع على معلومات إضافية بشأن هذه المسألة في الفرع الخامس أدناه.

دال - الزراعة ومصائد الأسماك

٣٤ - يعد الإنتاج الزراعي محدوداً بسبب نقص المياه العذبة، ويتكون أساساً من زراعة الخضار والحمضيات في جزر كايكوس. ويعمل في الزراعة وصيد الأسماك قرابة ٢٠ في المائة من سكان الإقليم العاملين.

٣٥ - وصيد الأسماك هو القطاع المنتج الرئيسي في الإقليم. ويشكل جراد البحر والمحار والحيوانات البحرية الأخرى الجزء الأكبر من عناصر الصادرات. وأسهم كل من الزراعة وصيد الأسماك بنسبة واحد في المائة تقريباً من الناتج المحلي الإجمالي للإقليم.

٣٦ - ووفقاً لما يرد في بيان ميزانية الإقليم للفترة ٢٠١٠/٢٠١١، ما زالت المزرعة الحكومية الإقليمية الموجودة في كايكوس الشمالية تتلقى دعماً مالياً للإنفاق على زيادة الإنتاج وتوفير المعدات اللازمة للاستخدام المشترك من الحكومة ورابطة مزرعة جزر تركس وكايكوس. وفي الوقت ذاته، تساهم حكومة الإقليم في تمويل بموجب قرض للعمل على ضمان استخدام الأراضي للزراعة لأجل طويل.

هاء - الاتصالات والتشييد

٣٧ - تتسم مرافق النقل والاتصالات بجودة لا بأس فيها. وتغطي شبكة الطرق نحو ١٢٠ كيلومتراً، منها ٢٤ كيلومتراً من الطرق المعبدة في جزيرة ترك الكبرى وبروفيدنسياليس وجزر كايكوس.

٣٨ - ولدى جزر تركس وكايكوس ثلاثة مطارات دولية: المطار الرئيسي موجود في بروفيدنسياليس، ومطارا ترك الكبرى وكايكوس الجنوبية هما أصغر منه بكثير. كما توجد مدارج لهبوط الطائرات في سولت كاي وباين كاي وباروت كاي وكايكوس الوسطى وكايكوس الشمالية. ويمكن السفر جواً إلى عدد من مدن الولايات المتحدة، بالإضافة إلى لندن وتورونتو. وتقوم شركة طيران جزر تركس وكايكوس بتسيير رحلات إقليمية إلى جزر البهاما والجمهورية الدومينيكية وهايتي وجامايكا. وفي عام ٢٠١٠، استعادت هيئة مطار جزر تركس وكايكوس ملكية مطار بروفيدنسياليس الدولي من الجهة الخاصة المالكة سابقاً للمطار وأمنت قرضاً لتوسيع مدرجه، وهو مشروع التشييد الرئيسي الوحيد في الإقليم الذي بدأ في عام ٢٠١٠.

٣٩ - ويقع الميناء التجاري الرئيسي، ساوث دوك، في بروفيدنسياليس. كما أن لدى جزيرة ترك الكبرى ميناء تجاري، ويوجد في كايكوس الشمالية ميناء عميق المياه.

٤٠ - وقامت حكومة الإقليم في السنوات الأخيرة باستثمارات كبيرة في مشاريع هياكل أساسية، مثل الطرق والموانئ والمطارات. ومع ذلك، فقد أخذت أنشطة التشييد تشهد تراجعاً كبيراً منذ عام ٢٠٠٧، عندما انتعش هذا القطاع بفضل العمل في مشاريع سياحية ومشاريع البناء. وفي عام ٢٠١٠، أوقف تنفيذ أربعة مشاريع من أكبر مشاريع الإقليم الإنمائية كجزء من عمليات تحقيق بشأن دعاوى مدنية لاسترداد أموال. وتوجد في جزر تركس وكايكوس مقار لشركات الإنشاءات الدولية التي تعمل في مقالع الرمال والصخور محلياً.

٤١ - وتوفر ثلاث شركات اتصالات خدمات الاتصال الهاتفي المحلية والدولية في الإقليم. ويوجد عدد قليل من قنوات الكابل التلفزيونية في جزيرة ترك الكبرى، وأكثر من عشرين قناة في بروفيدنسياليس، وست محطات إذاعية. وليس ثمة صحف يومية. كما أن عدداً من الصحف الأسبوعية يحتفظ بمواقع على الإنترنت.

خامساً - الأحوال الاجتماعية

ألف - لمحة عامة

٤٢ - أقرت حكومة جزر تركس وكايكوس على مدى السنين بالحاجة إلى معالجة أوجه الاختلال الكبيرة القائمة بين مختلف الجزر والفئات الاجتماعية. وتمثل أحد التدابير المتخذة في القيام في عام ٢٠٠٥ بإطلاق خطة إنمائية وطنية مدتها عشر سنوات تقدم رؤية بعيدة الأجل لتنمية الإقليم وإطار عمل استراتيجي لأنشطة الحكومة والقطاع الخاص.

٤٣ - وأنشئ مجلس التأمين الوطني لجزر تركس وكايكوس، وهو هيئة قانونية تابعة لحكومة الإقليم ويقوم على التسجيل الإلزامي فيها، بموجب قانون التأمين الوطني رقم ١٠ لعام ١٩٩١، وأصبح نافذاً في ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٢. والتأمين الوطني هو الجهة الوحيدة التي تزود الأشخاص العاملين بأجر داخل جزر تركس وكايكوس والذين تتراوح أعمارهم بين ١٦ و ٦٥ عاماً باستحقاقات التأمينات الاجتماعية. وبتصفية مصرف جزر تركس وكايكوس المحدود في عام ٢٠١٠، اعتبر ما يزيد عن ٢٠ في المائة من الأموال الائتمانية لمجلس التأمين الوطني البالغة ١٠٠ مليون دولار، أو نحو ٥,٢٢ مليون دولار في خطر، وهي مسألة تعكف الحكومة المؤقتة على معالجتها.

٤٤ - وفي عام ٢٠٠٨، أنشئت لجنة حقوق الإنسان بموجب قانون لجنة حقوق الإنسان لمساعدة الإقليم في مواءمة قوانينه مع المعايير الدولية المتعلقة بمختلف التزامات حقوق الإنسان. وأثناء الفترة ٢٠١٠-٢٠١١، تواصلت مختلف المساعي التي تبذلها اللجنة لتعزيز

احترام حقوق الإنسان في الإقليم، بما في ذلك التدريب المخصص لتلبية احتياجات إدارات حكومية محددة ومؤسسات المجتمع المدني. وتم توسيع نطاق حق الأفراد في تقديم التماس أمام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان ليشمل جزر تركس وكايكوس.

باء - الهجرة واليد العاملة

٤٥ - الجهة المستخدمة الرئيسية في الإقليم هي الحكومة التي تستخدم ثلث السكان العاملين تقريباً. وتفيد الدولة القائمة بالإدارة بأن نحو ٧٠ في المائة من القوة العاملة يعملون في قطاع الخدمات.

٤٦ - وارتفع في عام ٢٠١٠ معدل البطالة، ولا سيما في قطاعي البناء والسياحة المضطربين، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى آثار الأزمة الاقتصادية العالمية. وتباين المعدلات داخل الجزر تبايناً كبيراً. وتفيد التقارير الإعلامية بأن هناك هجرة واضحة من الإقليم تعزى إلى عدم توفر الفرص الاقتصادية.

٤٧ - وتعتقد الدولة القائمة بالإدارة أن العمال المهاجرين بصورة مؤقتة، ولا سيما من هايتي والجمهورية الدومينيكية، يشكلون جزءاً رئيسياً من القوة العاملة في قطاعي السياحة والبناء. وما زال الهايتيون يشكلون ثاني أكبر فئة من العمال بعد سكان جزيرة تركس وكايكوس. وهجرة الأشخاص فيما بين الجزر بحثاً عن العمل هو أمر شائع. وما فتئت مشاكل اجتماعية مثل الاكتظاظ وحالات النقص في السكن والافتقار إلى المياه الجارية والزيادة في عدد الأسر المعيشية التي تعيلها امرأة تؤثر على العديد من العمال المهاجرين. وفي عام ٢٠١٠، استمرت الشواغل إزاء معاملة العمال المهاجرين، ولكن لم يعد هناك وجود للمخيمات المؤقتة نتيجة انخفاض مشاريع البناء الكبيرة.

٤٨ - وعلاوة على ذلك، عملت الحكومة المؤقتة في عام ٢٠١٠ مع المنظمة الدولية للهجرة التي أعدت بحثاً عن السكان الهايتيين في الجزر، قبل النظر في مجموعة من الخيارات السياسية. وعينت المملكة المتحدة خبيراً في الهجرة ليسدي المشورة إلى الحكومة المؤقتة بشأن إصلاحات على نطاق نظم الهجرة.

جيم - التعليم

٤٩ - التعليم في الإقليم مجاني وإلزامي للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٥ سنوات و ١٦ سنة. وتفيد الدولة القائمة بالإدارة بأنه يوجد في الجزر ٣٩ مدرسة يبلغ مجموع التلاميذ المسجلين فيها نحو ٢٠٠ ٥ تلميذ، وهي تشمل مراحل التعليم بدءاً من التعليم قبل المدرسي حتى التعليم العالي. وتتولى الحكومة إدارة ١٤ من هذه المدارس، ١٠ منها مدارس

ابتدائية و ٤ مدارس ثانوية. ومع أن عدد المدارس الخاصة يفوق عدد المدارس الحكومية، فإن عدد التلاميذ المسجلين بالمدارس الحكومية يفوق عددهم في المدارس الخاصة. ويقدر معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الكبار بنسبة ٩٨ في المائة. بيد أن المعدل في أوساط المهاجرين يقل عن ذلك كثيراً.

٥٠ - وفيما يتعلق بالتعليم العالي، ثمة معهد متوسط له فرعان في ترك الكبرى وبروفينديسياليس، ويقدم دورات دراسية لمدة سنتين، معظمها في مجال التعليم المهني. ويستفيد المواطنون من الأقاليم فيما وراء البحار من رسوم التعليم التي يدفعها الطالب المحلي في الجامعات الإنكليزية.

دال - الرعاية الصحية

٥١ - في عام ٢٠١٠، قدمت الرعاية الصحية إلى جميع الحاصلين على تصاريح إقامة قانونية في جزر تركس وكايكوس وليس حصراً لأبناء الإقليم كما كانت الحالة في السابق. وتعتقد الدولة القائمة بالإدارة أن إدخال الرعاية الصحية الثانوية الحديثة في المركزين الطبيين العاميين وإقامة صلات بعيادات الجزيرة للتطبيب عن بعد قد مكن من تنفيذ خطة وطنية للتأمين الصحي في نيسان/أبريل ٢٠١٠. وتعد المساهمات إلزامية للجهات المستخدمة والمستخدمين وهناك قرابة ٢٥ ٠٠٠ مساهم و ٦ ٥٠٠ معال مسجل. ويقدم البرنامج الوطني للرعاية الصحية لقاء نسبة ٥ في المائة من الأجور أو الإيرادات التي تقسم بالتساوي بين رب العمل والمستخدم.

٥٢ - وتتألف شبكة المستشفيات العامة من مرفق رئيسي، ومستشفى ترك الكبرى ومستوصف ميرتل ريغي، الموجود في بروفينديسياليس. وهناك تسع مستوصفات محلية في ست جزر، هي: مجمع طبي سعته ٣٠ سريراً في ترك الكبرى، ومستوصف حكومي في بروفينديسياليس، ومستوصفان في كايكوس الوسطى ومستوصفان في كايكوس الشمالية؛ ومستوصف في كايكوس الجنوبية؛ وواحد في سولت كاي. ووفقاً لبيان ميزانية الفترة ٢٠١٠/٢٠١١، خصص مبلغ ٤٤ مليون دولار تقريباً لوزارة الصحة، وبعض هذا المبلغ يقترن بالبرنامج الوطني الجديد للتأمين الصحي.

٥٣ - وأنجز إنشاء مستشفين في عام ٢٠١٠، الأول في جزيرة ترك الكبرى (١٠ أسرة) والآخر في جزيرة بروفينديسياليس (٢٠ سريراً) ضمن إطار مشروع مشترك بين القطاعين العام والخاص. والمرفقان اللذان افتتحا في نيسان/أبريل ٢٠١٠، واللذان ستتولى إدارتهما لمدة ٢٥ عاماً شركة إنتر هيلث كندا (وهي شركة دولية لإدارة المستشفيات، تعود ملكيتها إلى منظمات تابعة للقطاعين العام والخاص معاً) ثم تنتقلان إلى حكومة الإقليم.

هاء - الجريمة والسلامة العامة

٥٤ - تعتقد الدولة القائمة بالإدارة أن المعدل العام للجريمة في جزر تركس وكايكوس لم يعد يعتبر منخفضاً. وفي عام ٢٠١٠، أفيد عن ارتفاع معدل أكثر أعمال السطو خطورة. ويعد معدل الجريمة في بروفيدنسياليس، وهي نقطة الوصول الأولى إلى الإقليم ومركزه الاقتصادي، أعلى من معدلها في الجزر الأخرى حيث تعد حالات وقوع جرائم خطيرة في الجزر الأخرى نادرة.

٥٥ - وفي عام ٢٠١٠، وبعد موافقة المنتدى الاستشاري، عدلت التشريعات لتسليح المحاكم بتدابير أشد للتصدي للجرائم العنيفة والمرتكبة باستخدام السلاح. وتفيد تقارير إعلامية بأن التدابير الأمنية المتخذة خلال عام ٢٠١٠ تضمنت تسيير دوريات مكثفة واستخدام الحواجز على الطرق والمداہمات والأسلحة الثقيلة عموماً. وفي العام ذاته، افتتحت هناك محكمة جديدة.

٥٦ - ووفقاً لبيان ميزانية الإقليم ٢٠١٠/٢٠١١، خصص مبلغ قدره ٧,٥ ملايين دولار لتغطية تكاليف خدمات فريق خاص للتحقيق والمقاضاة، في حين رصد مبلغ ٢,٥ مليون دولار من الميزانية لتغطية تكاليف الدعاوى المدنية. وبالإضافة إلى ذلك، ازدادت الأموال المخصصة لقوة الشرطة الملكية لجزر تركس وكايكوس بمقدار ٤ ملايين دولار فبلغ مجموعها ١٨ مليون دولار لتمويل بناء القدرات في مجال السهر على أمن المواطنين والكشف عن الجرائم.

٥٧ - وأشارت المدعية الخاصة للفريق الخاص للتحقيق والمقاضاة التي عينتها الدولة القائمة بالإدارة في أواخر عام ٢٠١٠ إلى أنها قد شكلت فريقاً مكوناً من ٣٠ شخصاً للتحقيق في فساد الحكومة المزعوم على الرغم من حالات التأخير الأولى التي يعود سببها إلى نقص في الأموال والخبرات المحلية، مثل ضباط الشرطة والحامين، وذلك في مناطق تقع في جميع أرجاء العالم. وقد أشار الحاكم، من جانبه، إلى أن التحقيق الشامل في ما يزيد عن عشر قضايا خطيرة تتعلق بفساد محتمل وحالات أخرى من سوء السلوك الإجرامي بات متقدماً للغاية، وأنه كان من المتوقع أن تصدر التهم الأولى الناشئة عن التحقيق في عام ٢٠١١.

٥٨ - وفيما يتعلق بالدعاوى المدنية المتعلقة باسترداد الممتلكات، فقد عجل فريق الدولة القائمة بالإدارة في التحريات التي يجريها، بما فيها التحقيق في صفقة أراضي عام ٢٠٠٨ تعود ملكيتها للتاج البريطاني وموضوعها قطعتان كاملتان من الأراضي في أقصى شمال غرب جزيرة كايكوس الوسطى.

٥٩ - وفيما يتعلق بالهجرة غير الشرعية، فقد أعلنت حكومة الإقليم في عام ٢٠٠٨ أن نظاماً جديداً لمراقبة السواحل بالرادار سيغطي منطقة واسعة من الإقليم، وسيستخدم في الكشف عن الأنشطة غير القانونية أو الإجرامية والتصدي لها ومنعها. وتعتقد الدولة القائمة بالإدارة أن العمل بشأن إقامة محطة رادار قد أرجئ لوقت طويل نتيجة الأزمة المالية في الإقليم، إنما تقرر إنجازها في عام ٢٠١١.

سادسا - البيئة

٦٠ - لجزر تركس وكايكوس تراث بيئي هام يتعين الحفاظ عليه. فأراضيها الرطبة لها شهرة واسعة، والشعاب المرجانية ومسطحات المد والجزر وغابات المانغروف والمستنقعات التي توجد فيها تشكل موطناً لأنواع عديدة وفريدة من الأحياء البرية والنباتات والزواحف واللافقريات والطيور. وحسب الدولة القائمة بالإدارة، تلقى، في عام ٢٠١٠، مقاولو مشروع مارينا ليوارد في جزر تركس وكايكوس، وهم شركة ليوارد ووترفرونت المحدودة (Leeward Waterfront Ltd) أمراً قضائياً من المحكمة العليا لرفضهم وقف العمل بالمشروع في انتظار مراجعة قضائية، مع تهديدهم بفرض عقوبات تشمل الترخيم واحتجاز الأصول والسجن. ويدعى أنصار البيئة أن أعمال التحريف الجارية تترتب عليها آثار مدمرة بالنسبة إلى الشعاب المرجانية.

٦١ - وعموماً، تعتبر مجموعة أراضي جزيرة كايكوس الوسطى وكايكوس الشمالية أكثر الأراضي الرطبة حفاظاً على شكلها الطبيعي من بين ١٢٥ من الأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية التي سجلتها حكومة المملكة المتحدة بموجب اتفاقية رامسار المتعلقة بالأراضي الرطبة لعام ١٩٧١. وفي الوقت ذاته، عانت الأراضي الرطبة في بروفيدنسياليس من تدهور بيئي حاد نتيجة التطور السريع لل عمران والسياحة، مع أن بعض المناطق الهامة لا تزال خاضعة للحماية من خلال نظام الحدائق العامة الوطنية.

٦٢ - ووفقاً لمنتدى حفظ الطبيعة لأقاليم ما وراء البحار التابع للمملكة المتحدة، فقد خضع العمل البيئي في جزر تركس وكايكوس لضغوط كبيرة أثناء فترة ٢٠٠٩-٢٠١٠. ومع ذلك، فقد تواصل العمل الهام المتعلق بحفظ الطبيعة وما يتصل بها. فعلى سبيل المثال، تولت وزارة البيئة والموارد الساحلية في الإقليم إدارة مشروع يكفل إنعاش شجرة الصنوبر الأصلية (والشجرة الوطنية) التي تدهور نموها بشكل حاد بسبب حشرة قرمزية غير محلية. وفيما يتعلق بالتعليم البيئي، فقد بدأ في عام ٢٠١٠ مشروع برنامجي بيئي للأقاليم فيما وراء البحار ركز على موارد المياه العذبة.

سابعاً - العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين

٦٣ - في آذار/مارس ٢٠٠٦، مُنحت جزر تركس وكايكوس صفة العضو المنتسب في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وفي مطلع عام ٢٠٠٨، قُبل الإقليم عضواً منتسباً في لجنة التعاون والتنمية لمنطقة البحر الكاريبي التابعة للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

٦٤ - وجزر تركس وكايكوس هي عضو منتسب في الجماعة الكاريبية وفي رابطة الدول الكاريبية. والإقليم عضو في مصرف التنمية الكاريبي وفي المنظمة الدولية للشرطة الجنائية. وطبقاً لما أفادت به الدولة القائمة بالإدارة، يجري السعي إلى توثيق الصلات مع منظمة دول شرق البحر الكاريبي وجزر البهاما المجاورة. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، أشارت الجماعة الكاريبية بقلق بالغ إلى قرار الحكومة البريطانية إرجاء الانتخابات العامة إلى أجل غير مسمى في جزر تركس وكايكوس والتأخر في العودة إلى حكومة دستورية.

٦٥ - وتشكل جزر تركس وكايكوس، إلى جانب ١٧ بلداً من بلدان منطقة البحر الكاريبي، جزءاً من مجمع للتأمين ضد الكوارث أنشأه البنك الدولي لمساعدة الجزر في حالات الكوارث الطبيعية.

٦٦ - ولا تنطبق ترتيبات الارتباط بالاتحاد الأوروبي على جزر تركس وكايكوس، وذلك بناءً على رغبات حكومة الإقليم.

ثامناً - وضع الإقليم في المستقبل

ألف - موقف حكومة الإقليم

٦٧ - ترد معلومات عن التطورات السياسية والدستورية المتعلقة بوضع جزر تركس وكايكوس في الفرع الثاني أعلاه.

باء - موقف الدولة القائمة بالإدارة

٦٨ - أدرجت معلومات عن الموقف العام للمملكة المتحدة في المرفق الأول لتقرير الأمين العام الصادر في آب/أغسطس عام ٢٠١٠ والمعنون "العقد الدولي الثاني للقضاء على الاستعمار" (A/65/330). وفي ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، أدلت المملكة المتحدة ببيان أمام اللجنة السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) أثناء الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة.

٦٩ - ووفقاً لمخضر اجتماع اللجنة الرابعة (A/C.4/65/SR.2)، كرر ممثل المملكة المتحدة، ضمن جملة أمور، موقف الحكومة البريطانية الثابت بأن علاقتها مع أقاليمها فيما وراء البحار هي علاقة حديثة تعتمد على الشراكة والقيم المشتركة وحق كل إقليم في تقرير ما إذا كان يرغب في البقاء مرتبطاً بالمملكة المتحدة أم لا. ومع أن الحالة تختلف في كل إقليم وأن بعض الأقاليم بلغت مرحلة من التنمية أكثر تقدماً من غيرها، فإن المملكة المتحدة ستواصل العمل مع جميع الأقاليم، حسب الاقتضاء، في ميادين مثل الإدارة السليمة والتنمية السياسية والاقتصادية والشفافية وتعزيز الأمن والحد من إمكانية التعرض للكوارث الطبيعية وغير الطبيعية.

٧٠ - ومضى المتكلم قائلاً إن العلاقة بين أقاليم ما وراء البحار والمملكة المتحدة هي علاقة ينص عليها دستور كل من هذه الأقاليم. وقد أسفرت عملية استعراض الدستور في الآونة الأخيرة مع عدد من الأقاليم عن تحديث أحكام في الدساتير الحالية، مثل الأحكام المتعلقة بحقوق الإنسان وتلك المتصلة بالحكم الرشيد ودور كل من الحاكم والساسة المنتخبين محلياً.

٧١ - وعلاوة على ذلك، كان الحكم الرشيد الموضوع الرئيسي في جميع المحادثات التي أجريت مع الأقاليم بشأن الدستور. ولا ترغب الحكومة البريطانية في إدارة علاقتها مع أقاليمها فيما وراء البحار بالتدخل في جزئيات الأمور، وتلتزم بترك كل إقليم يدير شؤونه الخاصة إلى أقصى درجة ممكنة، ولكن ذلك قد ألقى بمسؤوليات على عاتق كل إقليم. ومضى رأت المملكة المتحدة أن أحد الأقاليم لا يفي بالالتزامات الدولية التي تعهد بها أو أن التطورات في أحد الأقاليم تثير شواغل أخرى، فإن الحكومة البريطانية لن تتردد في طرح المسألة مع حكومة الإقليم والتدخل عند الضرورة. وقد فعلت الحكومة ذلك في عام ٢٠٠٩ عندما علقت الهيئة التشريعية لجزر ترركس وكايكوس وحكومتها بعد أن اكتشفت لجنة للتحقيق فساداً عاماً خطيراً وسوء إدارة مالية مستحكماً.

جيم - الإجراءات التي اتخذتها الجمعية العامة

٧٢ - في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، اتخذت الجمعية العامة دون تصويت القرارين ١١٥/٦٥ ألف وباء، بناء على تقرير اللجنة الخاصة الذي أحيل إلى الجمعية العامة (A/65/23) و Corr.1) وعلى نظر اللجنة الرابعة فيه لاحقاً. ويتعلق الجزء العاشر من القرار ١١٥/٦٥ بباء بجزر ترركس وكايكوس. وفي فقرات المنطوق من هذا الجزء، فإن الجمعية العامة:

”١ - **تلاحظ مع القلق** الحالة الراهنة في جزر ترركس وكايكوس، وتلاحظ أيضاً الجهود التي تبذلها الدولة القائمة بالإدارة من أجل إعادة الحكم الرشيد والإدارة المالية السليمة في الإقليم؛

- ٢ - تدعو إلى إعادة إرساء الترتيبات الدستورية التي تكفل التمثيل الديمقراطي عن طريق حكومة منتخبة للإقليم، بأسرع ما يمكن؛
- ٣ - تلاحظ مواقف الجماعة الكاريبية وحركة بلدان عدم الانحياز ودعواتهما المتكررة بشأن إعادة إرساء حكومة منتخبة ديمقراطيا للإقليم على وجه السرعة، وتلاحظ أيضا الرأي الذي أعربت عنه الدولة القائمة بالإدارة والقاضي بعدم تأجيل الانتخابات أكثر من اللازم؛
- ٤ - تلاحظ أيضا المشاورات العامة الموسعة التي أجرتها مستشارة الإصلاح الدستوري والانتخابي والنقاش المتواصل داخل الإقليم بشأن الإصلاح الدستوري والانتخابي، وتؤكد أهمية مشاركة جميع الفئات والأطراف المعنية بالأمر في عملية المشاورات؛
- ٥ - تؤكد كذلك أهمية وجود دستور للإقليم يجسد طموحات ورغبات شعب الإقليم، على أساس آليات التشاور الشعبي؛
- ٦ - تطلب إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تساعد الإقليم عن طريق تيسير الأعمال التي يضطلع بها فيما يتعلق بجهود التوعية العامة، بما يتسق مع المادة ٧٣ (ب) من ميثاق الأمم المتحدة، وتهيب في هذا الصدد بجميع منظمات الأمم المتحدة ذات الصلة أن تقدم المساعدة، عند طلبها، إلى الإقليم؛
- ٧ - ترحب باستمرار الجهود التي تبذلها الحكومة لتلبية الحاجة إلى الاهتمام بتعزيز التنمية الاجتماعية الاقتصادية في جميع أنحاء الإقليم.